

الفصل الثاني

نحو معايير عربية لضمان جودة الإعداد الجامعي للمعلمين

زلفا الأيوبي (*)

ملخص: تتناول الباحثة في دراستها موضوع جودة الإعداد الجامعي للمعلمين بما يضمن توافق الشهادات العلمية التي تمنحها الجامعات العربية مع الشهادات المماثلة التي تمنحها الجامعات في العالم ورفع مستواها وتسهيل عملية معادلتها بشهادات الخارج. وتلاحظ الباحثة أنه على الرغم من اهتمام البلدان العربية بموضوع ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي فإن ما تمّ تنفيذه حتى تاريخه، ما يزال محدوداً جداً لأنه لا توجد هيئات وطنية لضمان الجودة في معظم البلدان العربية.

وتشير الدراسة إلى نجاح كلية التربية في جامعة الإمارات العربية في الحصول على الاعتماد الأكاديمي وفقاً لمعايير المجلس الوطني الأميركي لاعتماد إعداد المعلمين NCATE. وهي تدعو إلى إنشاء وتفعيل وكالات عربية لضمان جودة مؤسسات وبرامج إعداد المعلمين في العالم العربي لأنه يستحيل أن تقوم وكالات عالمية بمهمة كهذه تطال حوالي ٣٠٠ كلية تربية ومعهد للمعلمين في البلدان العربية. كما تدعو إلى اعتماد معايير واضحة في تقويم المعلمين والتربويين عموماً ومنها معايير المدخلات ومعايير العمليات ومعايير الخدمات بعد انتهاء عملية إعداد المعلمين وهذا ما يؤكد ضرورة بناء قدرات وطنية وعربية من أجل وضع المعايير وتطويرها وإجراء عمليات ضمان جودة إعداد المعلم العربي.

مقدمة

انعكس الاهتمام المتزايد بضمان الجودة في السنوات العشرين الأخيرة في ظهور وكالات وطنية لضمان الجودة. كما أن تخطّي قضايا تقييم النوعية وضمان الجودة

(*) دكتوراه في تعليم العلوم-جامعة ميشيغان. أستاذة في كلية التربية-الجامعة اللبنانية.

والاعتماد الحدود الوطنية إلى الإقليمية والعالمية قد إنعكس بدوره في ظهور شبكات عالمية وإقليمية تعنى بتجميع الوكالات الوطنية لتسهيل التعاون المتبادل في ما بينها. ورافق انتشار وكالات ضمان الجودة وشبكاتهما تزايد في أهمية التعاون في ما بينها وذلك رغم التباينات الكبيرة في أنظمة التعليم العالي لأن التحديات وعمليات ضمان الجودة متشابهة في أغلب الأحيان.

وإذا قارنا شبكات ضمان الجودة العالمية والإقليمية منها، نلاحظ أنها تشترك في الأهداف و/أو الأدوار التالية (الأيوبي، ٢٠٠٧):

- جمع المعلومات النظرية والتطبيقية ونشرها في مجال تقييم النوعية في التعليم العالي وتحسينها.
- تعزيز التعاون وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة عبر تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية وورش العمل.
- تطوير إجراءات ومعايير مشتركة لتقييم البرامج و/أو المؤسسات.
- توفير الخبرات والاستشارات للمساعدة في إنشاء وكالات جديدة لضمان الجودة.
- تطوير أنظمة ملائمة لمراجعة النظراء لوكالات ضمان الجودة والاعتماد.
- تسهيل الأبحاث في مجال الممارسة الفعالة لإدارة الجودة في التعليم العالي.
- المساعدة في تطوير برامج نقل الأرصدة وتحويلها وإستعمالها لتحسين حراك الطلاب بين مؤسسات التعليم العالي ضمن الحدود الوطنية وغيرها.
- العمل على تعزيز الإعتراف المتبادل بين الوكالات في البلدان المختلفة وقبول قرارات اعتمادهم خارج بلادهم من خلال التعريف بالممارسات الجيدة لضمان الجودة في التعليم العالي.

تبين من خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بضمان الجودة في التعليم العالي، اتجاه عالمي لإنشاء شبكات ووكالات إقليمية لضمان الجودة بين البلدان التي تشترك في القضايا والمشاكل المتشابهة، سواء كانت من نفس المنطقة أو من أجزاء مختلفة من العالم، والتعاون فيما بينها، أو إنشاء شبكات أو وكالات إقليمية متخصصة تعمل على تحسين الشهادات المهنية، مثل الهندسة والزراعة والطب، بهدف الإعتماد الأكاديمي للمهن ذات الحراك الكبير. فالاعتماد يلعب دوراً أساسياً في توافق

الشهادات العلمية التي تمنحها الجامعات الوطنية مع الشهادات المماثلة التي تمنحها الجامعات العالمية، ورفع مستواها، وتسهيل معادلتها خارجياً، والاعتراف بها، وتسهيل انتقال الطلاب والأساتذة عبر الدول والحدود، وقبول الخريجين في برامج الدراسات العليا للجامعات الأجنبية، وانخراطهم في سوق العمل العالمي. يساهم هذا في ازالة بعض هواجس مؤسسات التعليم العالي المتعلقة بقضايا الاعتراف العالمي بالشهادات الاكاديمية والحراك الاكاديمي المتزايد للطلاب.

وهناك اتجاه عالمي آخر يتعلق بمنح مساعدات مالية من مصادر مختلفة، مثل البنك الدولي، إلى الوكالات الوطنية لضمان الجودة في التعليم العالي، التي أنشئت في العديد من الدول النامية منذ العام ٢٠٠٠، من اجل تمويل نشاطات ضمان الجودة مثل وضع المعايير وتطويرها وبناء القدرات الذاتية وتطوير الخبرات الاكاديمية والمهنية (Lenn, 2004).

هذا على المستوى العالمي. أما على المستوى العربي، وبالرغم من الاختلاف في ظروف البلدان العربية، فقد ساهمت امور عدة في ازدياد الاهتمام بموضوع ضمان جودة التعليم العالي، بما يتضمن من أهمية توافر شروط معايير الجودة في الجامعات وفي مختلف الاختصاصات. تواجه معظم البلدان العربية تحدياً كبيراً يتمثل في تحسين جودة التعليم العالي للأسباب الآتية (بابكر^(١) Babiker):

- الطلب المتزايد في العقد الاخير على التعليم العالي، اذ بلغت الزيادة خمسة اضعاف في بعض الدول كالإمارات العربية المتحدة والسودان.
- ظهور اشكال مختلفة من المؤسسات والبرامج التعليمية.
- النمو المتسارع لمؤسسات التعليم العالي التابعة للقطاع الخاص.
- ظهور مؤسسات التعليم العالي الافتراضية والجامعة المفتوحة.

وقد دفع هذا بعض المنظمات العربية المعنية بالتعليم العالي إلى التطرق لموضوع جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج الأكاديمية، وقد صدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ اتحاد الجامعات العربية، «دليل منهجي للتقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي» في العام ١٩٩٨، كما صدر عن اتحاد الجامعات العربية،

(١) http://portal0.unesco.org/education/es/file_download.php/3da78a477bdbb6eaaf15395

مكتب التنسيق والتقييم والاعتماد، «دليل التقييم الذاتي والخارجي والاعتماد العام للجامعات العربية أعضاء الاتحاد» في العام ٢٠٠٣، تناول المعايير والشروط العامة للتقييم واعتماد الجامعات العربية في احد عشر مجالاً. ولكن المعايير الواردة في هذين الدليلين افتقرت إلى الدقة والوضوح، إذ جاءت على شكل عبارات عامة وفضفاضة دون ضوابط، «توجيه العملية التعليمية نحو تنمية الانسان وتقديم المجتمع» أو «حسن الادارة وتوظيف الموارد واستخدام التقنية الحديثة» (بشور، ٢٠٠٥، ص ١٢٥).

كان مؤتمر اليونسكو الإقليمي المنعقد في بيروت في شهر آذار/ مارس ١٩٩٨ تحت عنوان «أي تعليم عال للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين؟»، والمعروف باعلان بيروت حول التعليم العالي^(٢)، قد دعا أنظمة التعليم العالي ومؤسساته إلى أن تعطي الأولوية لضمان نوعية البرامج والتدريس والمخرجات"، والى «تطوير هيكلية وآليات ومعايير لضمان النوعية على المستوى الإقليمي والوطني بشكل يتناسب مع التوجهات الدولية مع الحفاظ على التنوع وفقاً لخصائص كل بلد أو مؤسسة أو برنامج». كما جاء في هذا الإعلان أنه "ينبغي على كل دولة عربية أن تضع آلية لتقييم نوعية التعليم العالي بمجمل مقوماته، كالأنظمة، والمؤسسات، والبرامج، والهيئة التعليمية، والمخرجات وإلى «وضع آليات لاعتماد البرامج الأكاديمية، والتقييم المؤسسي أو القطاعي». وفي نفس الموضوع، دعا المؤتمر الثامن للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، الذي عقد في القاهرة في عام ٢٠٠١، البلدان العربية إلى وضع معايير عربية لضمان الجودة، والى إنشاء هيئات وطنية لضبط الجودة وضمانها، وإنشاء نظام عربي لضمان الجودة. وأكدت معظم المؤتمرات المنعقدة لاحقاً على هذا الامر، ولعل آخرها التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الحادي عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي بشأن التعاون والتنسيق لضمان جودة التعليم العالي، والذي عقد في دبي في ٦ نوفمبر ٢٠٠٧ والتي تؤكد على:

- دعوة البلدان العربية التي لم تستكمل إنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة إلى المبادرة بإنشاء هذه الهيئات.

- دعوة الهيئات الوطنية لضمان الجودة في البلدان العربية، القائمة والتي ستنشأ، إلى التنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات في ما بينها. ولكن، وعلى الرغم من الاهتمام الظاهر في البلدان العربية بموضوع ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، فإن ما تم تنفيذه، حتى تاريخه، لا يزال ضئيلاً ولا يتناسب مع حجم التعليم العالي إذ أنه لا يوجد هيئات وطنية لضمان الجودة في معظم البلدان العربية، كما أن الهيئات الوطنية التي انشأت في بعض الدول لا تقوم بضمان الجودة بقدر ما تقوم بضبط الجودة مع التركيز على القطاع الخاص (اليونسكو، ٢٠٠٧).

وأظهرت الدراسة التي أجراها مكتب اليونسكو الاقليمي في ١٣ دولة عربية (اليونسكو، ٢٠٠٧)، إدراك أهل التعليم العالي في هذه الدول ضرورة وجود هيئات وطنية أو هيئات خارجية لضمان الجودة في التعليم العالي تعمل على توفير المعايير والمقاييس والمعاليم الدالة ونشر ثقافة الجودة، والمساعدة على إجراء التقييم الذاتي وإدارة التقييم الخارجي أو مراجعة النظراء، وتوفير الوثائق والبيانات. وقد جرى تقديم عدة اقتراحات حول الأدوار المأمولة لهذه الهيئات أمكن جمعها في أربع مجموعات: توفير معايير عربية، أو معايير عالمية معدلة أو موطنّة عربياً، توفير إطار عربي للمصادقة والاعتراف بالشهادات بما يسهل الحراك الأكاديمي للطلاب والأساتذة، إجراء عمليات الاعتماد المباشر أو ضمان الجودة، وتوفير إطار عربي لتبادل الخبرات والخبراء، وتبادل المعرفة بين الهيئات الوطنية ودعم هذه الهيئات إن في ما يتعلق بالأخطاء أو في ما يتعلق بالممارسات الجيدة.

أولاً: ضمان جودة إعداد المعلمين الجامعي

تعتبر مهنة التعليم إحدى العوامل الأساسية المؤثرة في التنمية الشاملة للمجتمع بشكل عام من خلال نوعية التعليم المقدم في المدارس. من هنا أهمية موضوع ضمان جودة المؤسسات التربوية وبرامج إعداد المعلمين فيها للعمل على تحسين نوعية هذه البرامج وبالتالي تحسين نوعية التعليم عامة من أجل التنمية البشرية.

وبما أن كليات التربية في مؤسسات التعليم العالي تقوم بالدور الأساسي في إعداد المعلمين للمراحل والمستويات التعليمية كافة فعليها أن تعمل على ضمان

جودة التعليم وأن تقوم بعملية تطوير مستمر لبرامجها المختلفة لتتلاءم واحتياجات الطلاب كي تعدهم إعداداً ملائماً لممارسة مهنة التعليم من حيث اكتسابهم المهارات والمعارف والخبرات المطلوبة لذلك .

وإذا تفحصنا واقع إعداد المعلمين في البلدان العربية نجد أن برامج إعداد المعلمين تتنوع لناحية الاختصاص ومدة الإعداد ومكانه وشكله . فالاختصاصات تتراوح بين معلم الصف المعد لتعليم المواد المختلفة للصفوف الأساسية الثلاثة الدنيا، ومعلم المجال المعد لتعليم مواد ضمن ميدان متخصص (مثلاً علوم ورياضيات)، إلى معلم الإختصاص الذي يعد لتعليم مادة علمية معينة (مثلاً فيزياء، جغرافيا، موسيقى... .). كما أن هناك نظامين لإعداد المعلمين: النظام التكاملي والنظام التتابعي، وثلاثة مستويات للإعداد: مستوى الدبلوم المتوسط ومستوى البكالوريوس ومستوى الماجستير، حيث تتراوح مدة الإعداد في هذه المستويات ما بين سنتين وخمس سنوات . ويتراوح مكان الإعداد بين معاهد إعداد المعلمين وكليات التربية .

تظهر وزارات ومؤسسات التعليم العالي حول العالم إهتماماً شديداً بتطوير أنظمة تقييم وعمليات مراجعة برامج اعداد المعلمين من أجل تحسين نوعية هذه البرامج وبتجه هؤلاء في أغلب الأحيان للخبرات العالمية في اعتماد مؤسسات وبرامج اعداد المعلمين . ولعل اهم هذه الخبرات هي خبرة المجلس الوطني لإعداد اعداد المعلمين NCATE في الولايات المتحدة . لا تستطيع NCATE إجراء عمليات اعتماد مؤسسات اعداد المعلمين داخل وخارج الولايات المتحدة، ولكنها لا تمنع أن تساهم في اعتماد مؤسسات اعداد المعلمين خارج الولايات المتحدة عبر استعمال معاييرها وإجراءاتها وخبراتها لإجراء المراجعات الخارجية للبرامج والجامعات الدولية، وتسمى هذه العملية «الإعتراف الدولي في إعداد المعلمين»^(٣) .

إن عدد الجامعات العربية التي لجأت إلى وكالات ضمان الجودة الموجودة في الولايات المتحدة الأميركية وفي أوروبا قليل جداً . ويعزى السبب إلى الكلفة العالية التي لا تستطيع الكثير من الجامعات في معظم البلدان العربية أن تتحملها وإلى ضعف قدرة هذه الوكالات على تلبية جميع الطلبات العالمية . في هذا المجال لا بد

من ذكر تجربة جامعة الامارات العربية^(٤) التي حصلت على الاعتماد الأكاديمي في عام ٢٠٠٥ بعد عمل دام لمدة ٧ سنوات. وكانت كلية التربية بجامعة الإمارات قد سعت للحصول على الاعتماد الأكاديمي وفقاً لمعايير المجلس الوطني لاعتماد إعداد المعلمين NCATE، والجمعيات المهنية المتخصصة العاملة معها. أما كلية التربية في الكويت وفي سعيها للإرتقاء بمستواها، فقد استعانت بجهات خارجية لإضفاء صفة الحيادية ولتحقيق أقصى درجات الموضوعية، كما تبنت، بعد مراجعة أدبيات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي لبرامج إعداد المعلمين، معايير المجلس الوطني لإعتماد إعداد المعلمين NCATE ومن ثم اعتماد مركز ضمان الجودة في التربية العالمية The Center for Quality Assurance International Education (CQAIE) لبرنامج الاعتماد الأكاديمي في الكلية (السهل وعبد الغفور، ٢٠٠٧).

وإذا علمنا أن ١٢,٧% من الكليات في الجامعات العربية في العام ٢٠٠٣ هي كليات تربية وقد بلغ عددها ١٨٩ كلية في ١٥٨ جامعة (الامين، ٢٠٠٥)، ص ص ٥٣٧-٥٣٨)، يمكننا الافتراض أن عدد كليات التربية ومعاهد المعلمين في العالم العربي حالياً لا يقل عن ٣٠٠ كلية. وهذا ما يجعل فرضية أن تقوم وكالات عالمية لضمان جودة إعداد المعلمين بتغطيتها أمراً مستحيلاً ولا بد من انشاء وتفعيل وكالات عربية لضمان جودة مؤسسات وبرامج اعداد المعلمين في العالم العربي. ففي مصر، وبعد الإنتهاء من مشروع تطوير كليات التربية الذي تم إنجازه في ديسمبر ٢٠٠٧، وبسبب تصاعد الحاجة في السنوات الأخيرة إلى العمل من أجل «ضمان الجودة» في مؤسسات التعليم العالي، بصفة عامة، وكليات التربية، بصفة خاصة، سعت كليات التربية للحصول على «الاعتماد الأكاديمي» الذي يؤهلها القيام بالمهام المناطة بها. ولتحقيق هذا الهدف تم إستحداث مؤسسات وجمعيات متخصصة، تختص بوضع وتطبيق معايير موضوعية ومؤشرات عملية وإجراءات تدقيق أكاديمية مقننة، وهذه المؤسسات أو الجمعيات هي مؤسسات مستقلة، وتتميز برصيد عال من الخبرة والمستويات العلمية والمعايير المحددة نتيجة الأبحاث والعمل العلمي الأكاديمي الجاد في التقييم والقياس والتدقيق (حجي، ٢٠٠٦).

ثانياً: ضمان الجودة والمعايير

إن قضية النوعية هي في أساس مستقبل اعداد المعلمين وتدريبهم ولا بد، من أجل ضمان جودة المؤسسات والبرامج بشكل فعال من تحقيق ثلاثة أهداف: أولاً، وجود آليات وعمليات في المؤسسة لكفالة نوعية البرنامج، ثانياً، السعي لقياس وكفالة المعايير عبر المؤسسات وكفالتها، ثالثاً، السعي لتحسين النوعية والمعايير والاهتمام بهذه المعايير لإصلاح التعليم العالي وتطويره (Hayes, 2006).

من الواضح أن الأساس في ضمان الجودة يتعلق بالمعايير الموضوعية والتأكد من تحقق هذه المعايير التي تشكل أساس الاعتماد وضمان الجودة. فالمعايير تحدد ما هو المطلوب لإنتاج برامج ذات نوعية عالية وتأمينها. وهي تبنى على أفكار الخبراء وعلى الأبحاث والممارسات الجيدة.

يتطلب تطبيق المعايير في عمليات ضمان الجودة ان يتضمن المعيار المؤشرات والبيانات وتصنيف مستوى الاداء. كما اننا بحاجة إلى وصف المعايير بتعابير عامة وشاملة ولكن في نفس الوقت بتفصيل كافٍ من خلال مؤشرات الإنجاز التي تسمح للفرد بالتقييم الذاتي لتطوره المهني كما تسمح بثبات عمليات التقييم الخارجي من الممتحنين الخارجيين.

يتم، عند تصميم نظام لإعتماد أو ضمان جودة برامج إعداد المعلمين، تحديد معايير العناصر المطلوبة من أجل الحكم على البرنامج ويفترض بهذه المعايير أن تجيب عن السؤال: ما هي خصائص البرنامج التربوي الذي ينتج معلمين مؤهلين بشكل جيد لتعليم التلاميذ في المدارس؟ إذ من دون معايير محددة وواضحة لا نستطيع الحكم على المعلمين والتربويين في المؤسسات التربوية، ولا نستطيع أن نتوقع من الآخرين الاعتراف بإنجازات المعلمين ومكافأتهم، كما لا يمكننا أن نفرق بين المعلم الكفوء والمؤهل مهنيًا وغير المؤهل بشكل كافٍ.

هناك ثلاثة أنواع من المعايير: معايير المدخلات، المتطلبات الضرورية لإنتاج المعلمين المؤهلين بشكل جيد، معايير العمليات، وتمثل ما الذي يجب فعله من أجل تأمين إعداد المعلمين وتدريبهم بشكل مقبول، ومعايير المخرجات التي تمثل الأداءات المطلوبة الناتجة عن استعمال ملائم للمدخلات عبر مسار إعداد مقبول.

وكما ذكر سابقاً، هناك ما لا يقل عن ٣٠٠ كلية تربية ومعهد للمعلمين في

العالم العربي وهناك حاجة إلى انشاء وكالات عربية لإجراء عمليات ضمان جودة مؤسسات وبرامج اعداد المعلمين في العالم العربي . ولا بد من اللجوء إلى المعايير العالمية، لكن هناك حاجة أيضا لتوطين المعايير وتعريبها على ضوء السياق الثقافي العربي، خاصة أن الوكالات الدولية تعتمد المعايير المتسقة مع نظمها الوطنية في التعليم، وهذا ما يدعو إلى ضرورة بناء القدرات الوطنية والعربية من أجل وضع المعايير وتطويرها، وإجراء عمليات ضمان الجودة للبرامج، وتوفير الخبرات... والأهم نشر ثقافة الجودة وتعميمها.

تحاول هذه الورقة مراجعة بعض الخبرات والتجارب العالمية المتعلقة بضمان جودة برامج إعداد المعلمين من خلال عرض لبعض الوكالات الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا لضمان الجودة في برامج التربية والمعايير والآليات التي تقوم على أساسها هذه الوكالات من أجل محاولة الإجابة عن التساؤل عن ماهية فرص تبني هذه المعايير والآليات كما هي وعن ضرورات تعريبها وتعديلها؟

ثالثاً: الوكالات الموجودة عالمياً لضمان الجودة في برامج التربية

إن أهم هئتين لإعتماد مؤسسات وبرامج إعداد المعلمين في الولايات المتحدة هما المجلس الوطني لإعتماد إعداد المعلمين National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) ومجلس اعتماد إعداد المعلمين Teacher Education Accreditation Council (TEAC) أما في المملكة المتحدة (بريطانيا، اسكتلندا، ويلز، وايرلندا الشمالية) فتوجد وكالة توكيد الجودة (Quality Assurance Agency (QAA).

١ . المجلس الوطني لاعتماد إعداد المعلمين^(٥) NCATE

يعتبر المجلس الوطني لاعتماد إعداد المعلمين NCATE أهم مؤسسات الإعتماد للتربية في الولايات المتحدة الأمريكية وهي مؤسسة مستقلة غير حكومية لا تبغي الربح . تأسست NCATE عام ١٩٥٤ من خمس هيئات تربوية امريكية . وتضم

حالياً أكثر من ثلاثين منظمة تربوية تساهم في دعمها مالياً وتشارك في وضع معاييرها وسياساتها واجراءاتها وتطويرها .

تقوم NCATE بتقييم واعتماد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لإعداد المعلمين كما تقوم بتقييم وإعتماد برامج الإعداد ضمن هذه المؤسسات آخذة بعين الاعتبار مجموعة من المعايير الخاصة بالمحتوى العلمي العائدة إلى الجمعيات والهيئات التربوية المتخصصة مثل استعمال معايير مجلس ذوي الاحتياجات الخاصة (CEC) Council for Exceptional Children لاعتماد برنامج إعداد معلم التربية الخاصة، ومعايير الهيئة الوطنية لمعلمي العلوم National Science Teacher Association (NSTA) لبرنامج إعداد معلم العلوم. وتغطي NCATE برامج المؤسسات التربوية التي تعد الخريجين للعمل في مهنة تربوية وهي برامج إعداد معلمي المراحل والمواد، وبرامج التربية المتخصصة (التربية الصحية، تكنولوجيا التربية)، وبرامج إعداد المهنيين التربويين والأطر التربوية.

تستخدم NCATE في اعتماد مؤسسات وبرامج إعداد المعلمين ستة معايير تحدد ما هو المتوقع من المعلمين المتخرجين حديثاً وتنقسم إلى قسمين: الأول يتعلق بالملامح المهنية المطلوبة للخريجين أي بأداء الطلاب/المعلمين (المعياران ١ و٢) والثاني يتعلق بالجانب المؤسسي للبرنامج أي بقدرات وأهلية المؤسسة الأكاديمية (المعايير ٣-٦). وهذه المعايير هي (NCATE, 2006):

- معيار المعارف والمهارات والميول للطلاب: يهتم هذا المعيار بتقييم معرفة الطلاب للمحتوى العلمي والمعرفة التربوية والمهنية والمهارات والميول الضرورية لمساعدة التلاميذ على التعلم.

- معيار نظام التقييم في المؤسسة الأكاديمية: يهتم هذا المعيار بامتلاك المؤسسة الأكاديمية لنظام تقييم يوجه عملية جمع المعلومات وتحليلها حول مواصفات المتقدمين للالتحاق بها، وأداء طلبتها وخريجيتها، وعملياتها، بهدف تقييم عمل المؤسسة وتحسين برامجها.

- معيار الخبرات الميدانية والممارسة العملية: يهتم هذا المعيار بتصميم المؤسسة الأكاديمية والمدارس المشاركة معها للخبرات الميدانية وتنفيذها وتقييمها بما يساعد الطلاب وغيرهم من المهنيين التربويين الذين يعدون للعمل في المدارس، على تنمية المعارف والمهارات والميول الضرورية لمساعدة التلاميذ على التعلم.

- معيار التنوع: يهتم هذا المعيار بتصميم وتنفيذ وتقييم المؤسسة الأكاديمية للمناهج والخبرات التي تساعد الطلاب على اكتساب وتطبيق المعارف والمهارات والميول الضرورية لمساعدة جميع التلاميذ على التعلم.

- معيار مواصفات وأداء أعضاء الهيئة التعليمية والتطوير المهني: يهتم هذا المعيار بتقديم أعضاء الهيئة التعليمية نموذجاً للممارسات المهنية المتصلة بالبحث (حجي، ٢٠٠٦). والخدمة والتعليم ويشمل تقييم فعاليتهم من خلال أداء الطلاب. كما يهتم بقيام المؤسسة الأكاديمية بتقييم منتظم لأداء أعضاء الهيئة التعليمية وتوفير أنشطة للتطوير المهني.

- معيار إدارة ومصادر وموارد المؤسسة الأكاديمية: يهتم هذا المعيار بامتلاك المؤسسة الأكاديمية القيادة والسلطة والموازنة والموظفين والتجهيزات والموارد بما يشمل تكنولوجيا المعلومات، لإعداد الطلاب بما يمكنهم من تحقيق معايير المهنة، ومعايير الولاية ومعايير المؤسسة الأكاديمية.

٢. مجلس اعتماد إعداد المعلمين^(٦) TEAC

تأسس المجلس عام ١٩٩٧ كمؤسسة لا تبغي الربح وقد ساهم في انشائها مجلس الكليات المستقلة Council of Independent Colleges نتيجة للكلفة العالية والوقت الذي تتطلبه NCATE لإجراء الإعتماد. تقوم TEAC بمراجعة واعتماد برامج كليات التربية أو مؤسسات التعليم العالي التي تعد المعلمين وليس المؤسسات ككل وهي بذلك تغطي برامج اعداد المعلمين في مراحل التعليم ما قبل الجامعي كافة، كما تغطي برامج اعداد الأطر التربوية والمهنيين التربويين للعمل في المدارس والمؤسسات التربوية. وتنطلق TEAC من ثلاثة مبادئ للجودة وتعتمد سبعة معايير. أما مبادئ الجودة فهي:

أ. بيانات عن تعلم الطلاب: بيانات عن معرفة الطلاب بالمادة العلمية، والمعرفة التربوية، ومهارات التعليم والاهتمام بالطلاب.

ب. تقييم صادق لتعلم الطلاب: العلاقة بين التقييم وغايات واهداف ومتطلبات البرنامج، وبيانات عن تعليل صادق للتقييم.

ج. التعلم المؤسسي: التخطيط واتخاذ القرارات مبني على بيانات عن تعلم الطلاب، وامتلاك البرنامج نظاماً لضبط النوعية.

وتستند معايير TEAC السبعة إلى متطلبات دائرة التربية الأمريكية للاعتراف بوكالات الاعتماد وتمويلها وتمحور حول سبعة أبعاد للبرنامج هي: المنهج، الهيئة التعليمية، التجهيزات، الموارد، خدمات دعم الطلاب، قبول الطلاب واستقطابهم، والتغذية الراجعة للطلاب.

- المنهج: تضمين المنهج متطلبات الترخيص للمهنة ومتطلبات الشهادة الجامعية.

- الهيئة التعليمية: امتلاك أعضاء الهيئة التعليمية معرفة دقيقة بميدان الاختصاص ومهارات وكفاءات تعليمية.

- التجهيزات والموارد المادية: امتلاك البرنامج التجهيزات والمعدات والموارد المادية الملائمة لتنفيذه ونظام ضبط نوعية الموارد لمراقبتها وتعزيزها.

- الموارد الادارية والمالية: امتلاك المؤسسة بيانات عن قوتها المالية وعن الموارد الملائمة لتطوير الهيئة التعليمية ونظام ضبط نوعية الموارد الادارية والمالية لمراقبتها وتعزيزها.

- خدمات دعم الطلاب: امتلاك البرنامج خدمات ملائمة لدعم الطلاب ونظام ضبط نوعية هذه الخدمات لمراقبتها وتعزيزها.

- ممارسات قبول الطلاب واستقطابهم: امتلاك البرنامج سياسة قبول تشجع على استقطاب طلاب متنوعين وفي الاختصاصات ذات الطلب العالي.

- التغذية الراجعة للطلاب: تقديم بيانات عن التماس آراء الطلاب وحل الشكاوى التي يتقدمون بها.

٣. وكالة توكيد الجودة^(٧) QAA

نشأت الوكالة عام ١٩٩٧ كهيئة مستقلة عن حكومة المملكة المتحدة وتقوم بالمراجعات المستقلة بهدف تقييم أي جامعة/ مؤسسة تعليم عالي أو مادة دراسية/ فرع

علمي مقارنة بما تضعه لنفسها من أهداف وأغراض وتعنى بتقييم جميع انواع البرامج في المؤسسة سواء كانت تؤدي إلى ممارسة مهنة معينة أو إلى شهادة جامعية .
وتستند وكالة توكيد الجودة QAA في عمليات التقييم إلى ثلاثة أنواع من المعايير هي المعايير الاكاديمية ، ونوعية فرص التعلم وضمان الجودة وتحسينها .

أ . المعايير الاكاديمية وتشمل :

- مخرجات التعلم المقصودة : أن تكون محددة وواضحة ، مكتوبة ومعلنة للطلاب ، مرتبطة بالأهداف العامة ، ملائمة لواقع الطلاب وحاجاتهم ، وقابلة للتحقيق .

- المنهج : أن يتصف بالمرونة والوضوح والشمولية والعمق ، ومدى توافقه مع المعايير العالمية ، ومدى تحقيقه لمخرجات التعلم المقصودة ، ومدى تنميته للمهارات العقلية والعملية والفكرية .

- تقييم الطلاب : تنوع أساليب التقييم ووضوح المعايير ، وتقديم تغذية راجعة سريعة وفورية ، وملاءمة أساليب التقييم لمخرجات التعلم المقصودة ، ودقة أساليب التقييم وموضوعيتها وشفافيتها من خلال ممتحنين خارجيين أو وجود أكثر من مقيم .
- تحصيل الطلاب : توافق تحصيل الطلاب مع مخرجات التعلم المقصودة ، ونسبة نجاح الطلاب وتفوقهم .

ب . معايير نوعية فرص التعلم وتشمل :

- التعليم والتعلم : تنوع فرص تعلم فعالة ، تنوع أساليب التعليم ، إشراك الطلاب في عملية التعلم والنقاش والحوار ، توافر فرص التدريب الميداني ، زيارة خبراء مختصين للمشاركة في فعاليات البرنامج ، وتحسين مهارات أعضاء الهيئة التعليمية خاصة الجدد منهم .

- تقدم الطلاب : أساليب استقطاب الطلاب والدعم الأكاديمي المقدم لهم ، ملاءمة قدرات الطلاب لمتطلبات البرنامج ، مستوى التقدم الأكاديمي العام للطلاب الملتحقين بالبرنامج ، نسبة الطلاب المتسربين من البرنامج وأسبابها .

- موارد التعلم : توافر وتنوع موارد التعلم ، مدى استخدام التجهيزات والمختبرات والمكتبة ومدى فعالية استخدام هذه الموارد في دعم مخرجات التعلم

المقصودة، مدى تفعيل أداء الهيئة التعليمية والفنية والإدارية، مدى انسجام مؤهلات الهيئة التعليمية وخبراتها مع متطلبات وأهداف البرنامج.

ج. معيار ضمان الجودة وتحسينها

يهتم بتوافر هيكلية إدارية وأكاديمية لضمان معايير الجودة وتحسينها، وتوافر أنظمة مكتوبة وواضحة وموثقة للبرنامج، وأساليب التغذية الراجعة.

رابعاً: مواصفات المعايير الأساسية التي تعتمدها الوكالات لضمان جودة المؤسسات والبرامج

إن المعايير المذكورة أعلاه، ما عدا معايير NCATE، هي عامة وغير متخصصة. ويمكن الاعتماد على المعايير العامة في وصف كفايات المعلمين ولكن مقدرتها على وصف عمل المعلمين في عمقه واتساعه وشموليته وتعقيده يبقَى محدوداً.

وقد عملت NCATE على بناء اجماع مهني وذلك من خلال العمل على توافق معاييرها مع معايير جمعيات وهيئات تربوية مهنية كبرى في الولايات المتحدة ولعل أهمها معايير المجلس الوطني لمعايير التعليم الاحترافي^(٨) National Board for Professional Teaching Standards (NBPTS, 2005). ولهذا يمكن إعتبار معايير NCATE هي الوحيدة، من بين معايير وكالات ضمان الجودة المذكورة أعلاه، الناتجة عن عمليات تطوير طويلة ومستمرة واستشارات عديدة من المعنيين بالتربية. أما TEAC فتقوم بمراجعة المعايير والسياسات بشكل دوري، عبر عملية مسح لمصادقية المعايير وتقديم إقتراحات لتعديل المعايير والممارسات والمبادئ حيث تناقش هذه الاقترحات في الاجتماع السنوي للأعضاء وبناءً عليه يقرر مجلس الإدارة تبني أو عدم تبني التغييرات المقترحة. وطورت QAA مجموعة من المعالم الدالة benchmarks التي تساعد في وصف المعايير الأكاديمية والممارسات الجيدة المتفق عليها وطنياً.

خامساً: فرص تبني المعايير والآليات العالمية كما هي وضرورات تعريبها وتعديلها

إن لمؤسسات إعداد المعلمين أطراً وطنية متفقاً عليها لاعتماد برامج المعلمين منها: وضع معايير وطنية لاعتماد برامج المعلمين بالاعتماد على معايير المهنة في التربية، ثم إنشاء الآليات لاعتماد البرامج وفقاً للمعايير التي تم تطويرها (Ingvarson et al., 2006). توضح المعايير ما الذي يجب أن يعرفه ويفهمه العاملون فيها، وما الأعمال التي عليهم القيام بها، والسيول التي يجب أن يتمتعوا بها ليكونوا معلمين فعالين، فمهنه التعليم تتطلب من العاملين فيها التمتع بمعرفة واسعة وامتلاك المهارات المناسبة التي تساعدهم على إتخاذ القرارات المهنية المناسبة. وتعطي المعايير فرصة للمعلمين للعمل سوية، بغض النظر عن الاختصاص والمرحلة الدراسية، لتقوية الاعتراف بأهمية الجودة العالية لمهنة التعليم وجلبها.

لا شك أن هناك ضرورة للاطلاع على المرجعيات العالمية ذات العلاقة بموضوع الاعتماد وضمان الجودة والاستعانة بها على وضع المعايير، لكن لا يمكن نقل المعايير كما هي من مؤسسة أجنبية إلى مؤسسة عربية، إذ أن معايير الجودة قد تختلف من مجتمع إلى آخر، وإذا كانت المعايير مقبولة في برامج اعداد معلمي اللغات الأجنبية والرياضيات، فإنها قد لا تتناسب مع برامج إعداد معلمي العلوم وخاصة ما يتعلق بمادة علم الحياة، وهي بالتأكيد لا تتناسب مع برامج اعداد معلمي اللغة العربية والعلوم الإنسانية والتربية الاسلامية.

ولذلك، وبالنسبة إلى وضع المعايير الوطنية أو العربية لاعتماد برامج اعداد المعلمين نجد أنه بالامكان:

١. توطين الكثير من المعايير المعتمدة من وكالات ضمان الجودة العالمية خاصة المعايير العامة والمشاركة وتعريبها.

٢. توطين المعايير المتعلقة بمحتوى المادة العلمية الموضوعية من قبل الجمعيات المهنية التربوية العالمية لبعض الاختصاصات مثل تعليم الرياضيات وتعليم اللغة الاجنبية وتعريبها أو تعديلها.

٣. توطين المعايير المتعلقة بمحتوى المادة العلمية الموضوعية من قبل الجمعيات المهنية التربوية العالمية وتعريبها أو تعديلها، ووضع معايير جديدة

لاختصاصات تعليم العلوم وتعليم الدراسات الاجتماعية خاصة ان بعض جوانب هذين الاختصاصين لها علاقة وثيقة بالمجتمع العربي .

٤ . وضع معايير جديدة خاصة بمحتوى المادة العلمية لإختصاصات لها علاقة بالثقافة والحضارة العربية، مثل تعليم اللغة العربية والتربية الاسلامية . ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

أ . التعاون مع المعنيين بالتعليم وبإعداد المعلمين، لوضع معايير ضمان جودة برامج التربية . يمكن ان يشمل التعاون اعضاء من المهنة واصحاب العمل والنقابات . . الخ .

ب . وضع آليات لتعريب المعايير الموجودة عالمياً، العامة والمشاركة والمهنية المختصة وتوطينها وتعديلها، وآليات لوضع المعايير الجديدة .

ج . وضع آليات لتحديد معايير الجودة الدنيا لاعتماد برامج اعداد المعلمين وبناء عمليات ضمان الجودة . أما بالنسبة إلى آليات وضع المعايير فنقترح الآلية الآتية :

د . قيام لجنة خاصة بوضع الكفايات المتوقعة من خريجي كليات التربية ووضع دليل لكتابة مواصفات الاختصاصات المتنوعة .

هـ . القيام، بمساعدة من الخبراء المهنيين التربويين، بصياغة المواصفات المفصلة للمختصين بتعليم مادة معينة استناداً إلى الدليل الموضوع، على أن تتضمن ما الذي يجب ان يعرفه ويفهمه المعلمون، وما الاعمال التي عليهم القيام بها، والميول التي يجب ان يتمتعوا بها ليكونوا معلمين فعالين .

و . القيام بتوطين المعايير العامة والمعايير المهنية المختصة العالمية وتعريبها أو تعديلها ووضع المعايير الجديدة استناداً إلى المواصفات الموضوعية .

ز . القيام بالمصادقة على المعايير الموضوعية .

ولكن من هو المخول لوضع هذه المعايير؟ لا شك أن من يستطيع وضع المعايير أو توطينها وتعريبها أو تعديلها، هم المعنيون المباشرون بالتربية والتعليم أي المعلمون والمربون، والمنتمون إلى الجمعيات المهنية التربوية، والمسؤولون عن إعداد المعلمين، وأصحاب العمل . ولذلك نقترح ان تضم اللجان المنوط بها وضع

و/أو المصادقة على معايير اختصاصات التربية مندوباً عن وزارة التربية/التعليم العالي، ممثلاً عن كل من: الجمعية العربية لكليات التربية (اتحاد الجامعات العربية)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة (إيسيسكو)، ممثلين عن جمعيات مهنية تربوية عربية أو وطنية في حال لم يكن يوجد لها مثل في البلدان العربية، ممثلين عن مراكز بحوث تربوية عربية في حال وجودها، وممثلين عن مكاتب خبرة عربية في التربية.

المراجع

- الأمين، عدنان (تحرير) (٢٠٠٥). ضمان الجودة في الجامعات العربية - الكتاب السنوي الخامس. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.
- الأيوبي، زلفاء (٣٠ أكتوبر-١ نوفمبر ٢٠٠٧). أشكال التعاون الإقليمي الشائعة عالمياً في مجال ضمان جودة التعليم العالي. ورقة قدمت في الاجتماع الإقليمي حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية. دبي: الامارات العربية المتحدة.
- بشور، منير (٢٠٠٥). «ضمان الجودة في التعليم العالي في الدول العربية»، في: ضمان الجودة في الجامعات العربية - الكتاب السنوي الخامس. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، ص ص ١١٣-١٨٠.
- حجى، أحمد إسماعيل (أغسطس ٢٠٠٦). تقرير عن تقدم مشروع تطوير كليات التربية. مصر: وزارة التعليم العالي-وحدة إدارة المشروعات، مشروع تطوير التعليم العالي: www.heep.edu.eg/Projects%20Reports.
- السهل، راشد وعبد الغفور، محمد (٢٠٠٧). «تجربة كلية التربية بجامعة الكويت في نيل الاعتماد الاكاديمي المؤسسي»، في: المؤسسات الجامعية لإعداد المعلمين في البلدان العربية - الكتاب السنوي السادس. بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية.
- مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية (٣٠ أكتوبر-١ نوفمبر ٢٠٠٧). دراسة جدوى حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية. الاجتماع الإقليمي حول سبل العمل المشترك لضمان جودة التعليم العالي في البلدان العربية. دبي: الامارات العربية المتحدة.

Babiker, Abdel Bagi A.G. **Higher Education, Globalization and Quality Assurance in the Arab States**. Available online: http://portal0.unesco.org/education/es/file_download.php/3da78a477bdbb6eaaf15395bffae2b6babiker.rtf.

Beirut Declaration on Higher Education in the Arab States for the XXIst Century (2-5 March 1998). **Arab Regional Conference on Higher Education**. Beirut-Lebanon. Available online: <http://www.unesco.org/education/wche/declaration.shtml>.

Hayes, Terry (September 2006). **Professional Teaching Associations and Professional standards: Embedding Standards in the Discourse of the Profession**. Available online: <http://www.teachingaustralia.edu.au/ta/webdav/site/tasite/shared/Professional>.

Ingvason, L. & Kleinhenz, E. (August 2006). **Standards for Advanced Teaching: A Review of National and International Developments**. Available online: <http://www.teachingaustralia.edu.au/ta/webdav/site/tasite/shared/Standards>.

Lenn, Marjorie Peace (2004). **Strengthening World Bank Support for Quality Assurance and Accreditation in Higher Education in East Asia and the Pacific**. Available online: http://www.apqn.org/files/virtual_library/other_reports/strengthening_world_bank_support.pdf.

National Board for Professional Teaching Standards (NBPTS) (2005). **Framework of National Board Standards and Certificates**. Available online: www.nbpts.org/standards/stds.

National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) (March, 2005). **International Recognition in Teacher Education**. Available online: http://www.cqaie.org/docs/IRTE_2005.doc.

National Council for Accreditation of Teacher Education (NCATE) (2006). **Professional Standards for the Accreditation of Schools, Colleges and Departments of Education**. Washington, DC: NCATE.